الأمم المتحدة

S/2013/607

مجلس الأمن

Distr.: General
14 October 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣) التي طلب إليَّ مجلس الأمن فيها أن أواصل موافاته كل ٩٠ يوما بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في دارفور، ويشمل الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويتضمن هذا التقرير أيضا في فرعه الثامن تقييما للتقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات الواردة في تقريري السابق إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

ثانيا – التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة لتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في المقام الأول على طرائق تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. ولقد أقر المشاركون في مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ تلك الاستراتيجية بوصفها الإطار الذي تتم من خلاله تلبية احتياجات الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية في دارفور.

٣ – وفي ٤ آب/أغسطس، التقت السلطة الإقليمية لدارفور بمسؤولي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وشركاء التنمية الدوليين والعملية المختلطة في الفاشر، شمال دارفور، لمناقشة تنفيذ الاستراتيجية. ولاحظ المشاركون الحاجة إلى إنشاء آليات لتنسيق مبادرات

181013 171013 13-50410 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية ومواءمتها مع الأولويات المحددة في الإطار؛ وإلى كفالة إمكانية وصول الشركاء دون عوائق إلى جميع أنحاء دارفور للاضطلاع بأعمال الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية؛ وإلى معالجة دوافع الاقتتال القبلي التي حولت الجهود المبذولة لتسويتها الانتباه والموارد عن الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطة الإقليمية لدارفور لإنشاء فرق عمل تتولى تنسيق تنفيذ المشاريع، وجمع المعلومات المتعلقة بتنفيذها وإدارتها وإبلاغها للجهات المانحة والشركاء، والتعريف بالاستراتيجية والترويج لها بين سكان دارفور.

٤ - وخلال شهر آب/أغسطس أيضاً، استعرضت لجنة تقنية تضم مسؤولين من الحكومة ومن السلطة الإقليمية لدارفور مقترحات لتنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات التعليم والصحة والمياه، وأقرت المشاريع التي تتماشى مع استراتيجية تنمية دارفور. ولقد أعدت السلطة الإقليمية لدارفور هذه المقترحات، بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية، في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه. وفي ٣١ آب/أغسطس، أعلن علي عثمان طه، النائب الأول لرئيس السودان، في الخرطوم عن بدء عملية تقديم العطاءات العمومية بشأن ١ ٠٧١ مشروعا، يبلغ مجموع التمويل المخصص لها قرابة ٤٠٠ مليون جنيه سوداني (٨٢,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة). وتسعى السلطات إلى أن يتولى متعاقدون من القطاع الخاص الوطني تنفيذ هذه المشاريع. وستُموَّل هذه المشاريع من صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية التابع للسلطة الإقليمية لدارفور.

٥ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، انعقد في الدوحة الاجتماع الافتتاحي لمجلس تنسيق الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، وهو هيئة رفيعة المستوى أنشئت لتنسيق دعم الجهات المانحة لاستراتيجية تنمية دارفور. واعتمد المشاركون، في جملة أمور، إجراءات عمل الهيئة واستعرضوا الآليات التي أنشأتها السلطة الإقليمية لدارفور من أجل تيسير تنفيذ الاستراتيجية. وحضر هذا الاجتماع الذي ترأسته حكومة قطر ممثلون عن حكومة السودان، والسلطة الإقليمية لدارفور، والعملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والعديد من الجهات المانحة.

٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر أيضاً، استعرض المشاركون في الاجتماع السادس الذي عقد في الدوحة للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة التقدم المحرز في تنفيذها. وأعربوا، في جملة أمور، عن قلقهم إزاء بطء وتيرة التنفيذ والأثر السلبي الذي يخلفه الاقتتال القبلي على جهود إعادة الإعمار والتنمية في دارفور. وأعلن ممثلو الحكومة وحركة التحرير والعدالة أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن نتائج عملية التحقق من قوات حركة التحرير والعدالة التي أجريت في

آذار/مارس ٢٠١٢، دون تقديم تفاصيل أخرى. وواصلت العملية المختلطة العمل مع الأطراف للتأكد من تفاصيل الاتفاق.

٧ - وعلى الرغم من الأنشطة المذكورة أعلاه، ظل تنفيذ معظم أحكام وثيقة الدوحة متخلفا كثيرا عن جدوله الزمني، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأمن، وملكية الأرض، وسيادة القانون، وإصلاح الخدمة المدنية. ومع أن المدعي العام الخاص بدارفور أبلغ العملية المختلطة بأنه أحال للمحاكمة تسع قضايا تتعلق بجرائم خطيرة صدر فيها ٤٢ حكما بالإدانة، منذ تعيينه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وبأنه يحقق حاليا في ٥٧ قضية أخرى، لم تُقدَّم المزيد من المعلومات المحددة و لم يُتح حضور جلسات المحكمة.

٨ - واستمر التأخير في تنفيذ الاتفاق القاضي باعتماد وثيقة الدوحة الذي أبرم في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين حكومة السودان وأحد فصائل حركة العدل والمساواة، بسبب مقتل محمد بشر، زعيم الفصيل، في ١٢ أيار/مايو. وتم تأكيد تعيين بخيت عبد الله عبد الكريم زعيما جديدا للفصيل في مؤتمر استثنائي عقد قرب كتم، شمال دارفور، في ٢٦ حزيران/يونيه. وسافر وفد برئاسة التوم سليمان محمد، نائب رئيس الفصيل، من كرنوي، شمال دارفور، إلى الخرطوم في ٢٥ آب/أغسطس، لإجراء مناقشات بشأن المشاركة في تنفيذ وثيقة الدوحة. وسعت العملية المختلطة لدى الطرفين من أجل تشجيعهما على المضي قدما في تلك العملية.

التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع

٩ - واصل الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكبير الوسطاء المشترك بشأن دارفور، محمد بن شمباس، بذل الجهود لضمان التوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع في دارفور. وفي الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٧ آب/أغسطس، عقد مشاورات مع قادة كل من حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل إبراهيم، وجيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي في أروشا، بجمهورية تترانيا المتحدة. وعلى الرغم من توجيه الدعوة إلى قائد جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، فقد اختار عدم الحضور وعدم إرسال من يمثله اعتراضاً على توجيه دعوة فردية إلى حركته عوضاً عن دعوة جماعية تحت رعاية تحالف الجبهة الثورية السودانية.

١٠ - وناقش المشاركون الوضع الأمني والإنساني في دارفور، وحالة عملية السلام، وولاية كبير الوسطاء المشترك. وجددت الحركات المسلحة تأكيد التزامها بالتوصل إلى تسوية للتراع في دارفور عن طريق التفاوض، وبالحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه. وعلاوة على ذلك، أكدت من جديد دعوتها إلى اتباع نهج شامل في حل التراعات في دارفور ومناطق

أخرى من السودان. وحث كبير الوسطاء المشترك الحركات على الدخول في مفاوضات مع الحكومة بشأن تسوية سياسية للتزاع في دارفور، وعلى العمل مع الشركاء لتيسير الانتعاش والتنمية. واتفق المشاركون على الاجتماع مرة أخرى في غضون ٦٠ يوما لمواصلة مناقشة مشاركة الحركات في عملية السلام. وحضر المشاورات بصفة مراقبين ممثلون عن الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والولايات المتحدة الأمريكية.

١١ - واجتمع كبير الوسطاء المشترك في الفترة الممتدة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر في الخرطوم مع مختلف المسؤولين في حكومة السودان. ورحب المسؤولون بمساعيه مع الحركات المسلحة غير الموقِّعة، وكرروا التأكيد على أن أي حوار بين الحكومة والحركات ينبغي أن يستند إلى وثيقة الدوحة، وأعربوا عن الرغبة في فسح المجال لمشاركة هذه الحركات في عملية الحوار الوطني بشأن الدستور. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اجتمع كبير الوسطاء المشترك مع نائب رئيس وزراء قطر، أحمد بن عبد الله آل محمود، الذي أكد من جديد دعم حكومته لعملية السلام في دارفور.

الحوار داخل دارفور

١٢ - فيما يتعلق بالحوار داخل دارفور والمشاورات المنصوص عليها في وثيقة الدوحة، واصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة قطر، صياغة مذكرة مفاهيمية ووضع استراتيجية اتصالات لأجل المبادرة. ومن المتوخى أن تُعقد سلسلة من المؤتمرات في جميع أنحاء دارفور على امتداد سبعة أشهر. وستتولى لجنة تنفيذ تضم ممثلين عن الأطراف الموقِّعة والمجتمع المدني الإشراف على العملية، بما فيها اختيار المشاركين، وستكون العملية شاملة للجميع ومملوكة محليا. ووافق المشاركون في الاجتماع السادس للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة على أن تجتمع العملية المختلطة وحركة التحرير والعدالة والحكومة على الصعيد التقني في تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض الخطة ووضع جدول زمني للتنفيذ.

ثالثا - حماية المدنيين من العنف الجسدي

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الاقتتال القبلي العنيف على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، فضلا عن الاشتباكات المتقطعة بين الحكومة والحركات المسلحة، يعرّض المدنيين بشدة لخطر العنف البدني.

١٤ - وتواصلت الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية وقوات الحركات المسلحة، ولا سيما في بليل (جنوب دارفور)، وفي محليتَي دار السلام والطويلة (شمال دارفور)، وإن كان ذلك بمعدل أقل خلال شهرَي موسم الأمطار تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي ٣ و ٩ تموز/يوليه، اشتبكت القوات الحكومية مع قوات جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي قرب أم قونيا ومارلا (على بعد ٣٢ كم و ٥٠ كم جنوب شرق نيالا، جنوب دارفور)، على التوالي. وأفادت التقارير أن اثنين من مقاتلي الحركة أصيبا بجراح؛ ورفضت السلطات تقديم معلومات عن عدد الضحايا في صفوف القوات الحكومية. وحالت القيود التي تفرضها السلطات على الوصول إلى المنطقة دون إجراء تقييم للأثر على السكان المدنيين في الوقت المناسب. وفي ٢١ و ٣١ تموز/يوليه، نفذت طائرات القوات المسلحة السودانية ضربات جوية ضد قوات يشتبه في انتمائها إلى جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي في جبال عرفة (على بعد ٢٥ كم غرب شنقل طوباية، شمال دارفور). وفي الساعات الأولى من يوم ٣١ تموز/يوليه، رصدت العملية المختلطة قافلة تابعة لإحدى حركات المعارضة المسلحة تضم ٥٥ مركبة من مركبات الطرق الوعرة المجهزة بمدافع قرب خور أبشي (جنوب دارفور) وهي في طريقها إلى المناطق الجبلية.

١٥ - وفي ١٤ آب/أغسطس، نفذت القوات المسلحة السودانية ضربات جوية قرب دوبو وتاربي (على بعد ٦٥ كم جنوب غرب الفاشر، شمال دارفور) عقب رصد قوات يشتبه في أنها تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي، حسب قول مسؤولين أمنيين حكوميين. وفي ٢٦ تموز/يوليه، اشتبك الطرفان قرب شُرُنق (على بعد ٤٠ كم جنوب شرق نيالا، جنوب دارفور). ولم يبلغ عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، ألقت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية قنبلة بالقرب من نميرة (على بعد ١٥ كم غرب شنقل طوباية، شمال دارفور)، مما أدى إلى إصابة مزارع قدمت له العملية المختلطة المساعدة الطبية.

١٦ - وظل الاقتتال بين القبائل يشكل مصدرا كبيرا لانعدام الأمن بالنسبة للسكان المدنيين. وفي ٢٩ تموز/يوليه، تسببت منازعة تجارية في اندلاع اشتباكات بين قبيلتي الفور والرزيقات الشمالية في كبكابية (على بعد ١٤٠ كم غرب الفاشر، شمال دارفور). ولقي ما مجموعه تسعة أشخاص مصرعهم، من بينهم امرأتان. وفي ٦ آب/أغسطس، أسفرت مفاوضات بتيسيرٍ من العملية المختلطة وقادة المجتمع المحلي التقليديين عن توقيع الطرفين اتفاق تعايش سلمي في كبكابية، تعهدا بموجبه بوقف الأعمال العدائية ودفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن الاشتباكات. ولم ترد تقارير أخرى عن وقوع اقتتال بين هاتين الجماعتين.

١٧ - وأدت سرقة الماشية إلى اندلاع معارك عنيفة في ٨ آب/أغسطس بين جماعات من قبيلتي رزيقات الجنوبية والمعاليا في أبو كارينكا والمناطق المحيطة بها (على بعد ٥٠ كم شمال شرق الضعين، شرق دارفور). وشهد النزاع تصعيدا وانتقل، في الفترة الممتدة من ٩ إلى ٢٢ آب/أغسطس، إلى عديلة وكليكلي (على بعد ٨٥ كم شرق الضعين و ٢٠ كم شمال غربها، على التوالي). وأفادت التقارير أن ما يقدر بنحو ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مقاتل لقوا مصرعهم في الاشتباكات التي تغذيها منازعة طويلة الأمد على الأراضي. وقدرت السلطات الحكومية أن القتال تسبب في تشريد حوالي ٠٠٠ ١٤٤ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت السوق في الضعين لعدة أيام ونهبت المتاجر ودمرت المنازل في المناطق الريفية.

١٨ - وقدمت العملية المختلطة على الفور الدعم التقني واللوجستي إلى قادة المجتمع المحلي والسلطات الحكومية ومسؤولي السلطة الإقليمية لدارفور الذين سعوا إلى حل الخلاف. وتعرض التقدم المحرز في تلك الجهود إلى الخطر عندما أقدم مهاجمون من قبيلة الرزيقات في ١٧ آب/أغسطس على اختطاف ٢٤ شخصا من مجموعة تضم ٣٠٠ مدني من قبيلة المعاليا كانوا يسافرون تحت حماية أمنية حكومية من الضعين طلبا للأمان في أبو كارينكا (على بعد ٥٠ كم شرق الضعين). وفي اليوم التالي، أجلت العملية المختلطة عن طريق الجو، بالتعاون مع السلطات، ١٢٦ من مدنيي قبيلة المعاليا الـ ٣٠٠ من الضعين إلى أبو كارينكا ونيالا والخرطوم، في حين تولت الحكومة نقل الأشخاص المتبقين. وفي ٢٢ آب/أغسطس، غداة الإفراج عن المخطوفين الأربعة والعشرين، عن طريق التفاوض، وقّع الطرفان اتفاقا لوقف الأعمال القتالية في الطويشة، شمال دارفور. وبالإضافة إلى تقديم الدعم إلى المفاوضات، يسرت العملية المختلطة تقديم المعونة من جانب الجهات الإنسانية الفاعلة إلى المجتمعات المحلية المتضررة في الضعين ووفرت الحماية لأصول وكالات المعونة في قاعدتها.

١٩ - ووقعت مناوشات طفيفة بين الجماعتين لاحقاً في كالاجو ودار السلام (على بعد ٧٥ كم شمال غرب الضعين وعلى بعد ٣٥ كم شرقها، على التوالي)، في ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس، أفضت إلى موت مقاتل من قبيلة الرزيقات ومقاتلَين اثنين من قبيلة المعاليا. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، تسببت حالة أخرى من حالات سرقة الماشية في تجدد القتال بين الجماعتين في بحيت (على بعد ٨٠ كم شرق الضعين). ووفقا لما ذكرته السلطات الأمنية الحكومية، فقد قتل ٢١ مقاتلا (١٣ من قبيلة الرزيقات الجنوبية وثمانية من قبيلة المعاليا) وجرح ٥٣ آخرين (٢٥ من قبيلة الرزيقات الجنوبية و ٢٨ من قبيلة المعاليا). ونشر المسؤولون الحكوميين القوات المسلحة السودانية بين الطرفين، وذهبوا إلى المنطقة بمعيَّة القادة المحليين للقيام بوساطة. ولم تُسجَّل اشتباكات أخرى.

٢٠ - واختتمت المفاوضات بين قبيلتي السلامات والمسيرية اللتين كانتا تتقاتلان على ملكية الأرض والتعيينات السياسية المحلية في أم دُخُن، وسط دارفور، في أوائل نيسان/أبريل (انظر S/2013/420، الفقرات ١٩ إلى ٢٣)، بالتوقيع على اتفاق مصالحة في زالنجي، وسط دارفور، في ٣ تموز/يوليه. واتفق الطرفان على وقف الأعمال العدائية، وتيسير عودة المشردين بسبب الاشتباكات، ودفع تعويضات عن الخسائر البشرية التي وقعت نتيجة الاقتتال. وقدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي للمفاوضات التي أجريت بوساطة من السلطات الحكومية ومسؤولي السلطة الإقليمية لدارفور وقادة المجتمع المحلي التقليديين.

٢١ - غير أن حادثة إطلاق النار التي أسفرت في ٢٢ تموز/يوليه عن مقتل شخص من قبيلة السلامات يعمل في الشرطة الاحتياطية المركزية على يد رجل من قبيلة المسيرية في قارسيلا (على بعد ٨٤ كم جنوب زالنجي، وسط دارفور) تسببت في تجدد القتال بين الجماعتين. وتصاعد ذلك القتال وانتشر إلى مراداف ووادي صالح (على بعد ١٨٠ كم جنوب - جنوب غرب زالنجي وعلى بعد ٨٥ كم جنوب شرقها، وسط دارفور، على التوالي) بين ٢٣ و ٣٠ تموز/يوليه. وأفادت التقارير أن ١٥٠ مقاتلا لقوا مصرعهم على وجه التقدير. ونشرت السلطات المحلية وسلطات الولاية قوات حكومية إضافية من الجيش والشرطة لنزع فتيل التوترات وتدخلت من خلال الآليات التقليدية لتسوية النزاعات. وقدمت الجهات الإنسانية الفاعلة، بدعم من العملية المختلطة، المعونة إلى ٩٤٣ ٢٢ شخصا تشردوا بسبب الاشتباكات. وأدت جهود المصالحة إلى توقيع الطرفين اتفاقا لوقف الأعمال العدائية في قارسيلا، في ٣١ تموز/يوليه، أكدا فيه من جديد التزامهما باتفاق ٣ تموز/يوليه. غير أن هذا الاتفاق نُقض أيضا عندما اشتبكت الجماعتان في دمبو كبدي وكوبكي وموارايا (على بعد ١٨ كم شرق مكجر وعلى بعد ٣٤ كم جنوب غربها وعلى بعد ٤٠ كم جنوبها، وسط دارفور، على التوالي) بين ٢٠ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل ٤٥ شخصاً على الأقل (١٥ من قبيلة المسيرية و ٣٠ من قبيلة السلامات).

٢٢ - وتواصلت الجهود لإعادة العلاقات السلمية بين قبيلتي الأبالة وبني حسين اللتين كانتا منخرطتين في قتال عنيف للسيطرة على منجم ذهب حرفي والأراضي المحيطة به في جبل عامر (على بعد ٤٠ كم شمال غرب كبكابية، شمال دارفور) في كانون الثاني/يناير (انظر S/2013/420، الفقرات ٢٥ إلى ٢٨). وفي ٢٧ تموز/يوليه، اختتم مؤتمر سلام عقد لمدة أربعة أيام في الفاشر تحت رعاية والي شمال دارفور، عثمان محمد يوسف كبر، بتوقيع قيادات المجتمع المحلي من الطرفين اتفاق سلام ومصالحة، التزما فيه بوقف الأعمال العدائية، وتيسير عمليات العودة، وتخصيص جزء من الإيرادات المتأتية من منجم الذهب للتعويض عن الخسائر البشرية التي وقعت من جراء الاقتتال وإعادة تأهيل المنطقة المتضررة. غير أن عددا

من قادة الأبالة البارزين لم يشارك في المؤتمر. وفي ٢٤ تموز/يوليه، شرع موسى هلال، وهو أحد أبرز قادة الأبالة ومبعوث رئيس السودان عمر البشير للشؤون القبلية، في مبادرة مصالحة موازية في سرف عمرة، شمال دارفور. وأفضت تلك العملية، في ١٠ أيلول/سبتمبر، إلى توقيع اتفاق مصالحة منفصل بين مختلف ممثلي الطرفين اللذين وافقا على وقف الأعمال العدائية، وإزالة الحواجز على الطرق من المناطق المتضررة، وإحالة النزاع بشأن السيطرة على منجم الذهب إلى الحكومة الاتحادية. ولم تندلع أعمال قتال كبيرة بين الجماعتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - ووقع عدد من حوادث العنف والقلاقل الهامة في نيالا، جنوب دارفور، ومخيم زمزم، شمال دارفور. وتسبب مقتل قائد في الشرطة الاحتياطية المركزية على يد قوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني في نيالا، في ٣ تموز/يوليه، في نشوب قتال لأربعة أيام في المدينة. وقد قتل القائد خلال محاولة جنوده تحريره من الاحتجاز لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني، حيث كان محتجزاً لأسباب تتعلق بحادثة اختطاف سيارة. وفي اليوم التالي، هاجمت الشرطة الاحتياطية المركزية مجمع المخابرات. وتسببت القنابل اليدوية التي ألقيت على مباني المنظمة الدولية للرؤية العالمية المجاورة خلال ذلك الهجوم بمقتل موظفين وطنيين اثنين وإصابة آخر بجروح بالغة. وقتل ثلاثة مدنيين محليين وأصيب خمسة آخرون بجروح بالغة في تبادل إطلاق النار. وفي خضم القتال العنيف، أجلت العملية المختلطة ١٣٠ من أفراد البعثة والعاملين في المجال الإنساني إلى قاعدتها في ضواحي المدينة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت البعثة الحماية لأصول وكالات تقديم المعونة، بما في ذلك ٣٩ مركبة. واستمر القتال من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه إلى أن تدخل كبار المسؤولين الحكوميين لتهدئة الوضع.

٢٤ - واندلعت القلاقل مجددا في نيالا، في ١٩ أيلول/سبتمبر، غداة إطلاق نار أسفر عن مقتل رجل أعمال بارز على يد مهاجمين مجهولي الهوية. وسار نحو ٣ ٠٠٠ مشيِّع عبر المدينة، وعند وصولهم إلى مكتب الوالي، قاموا بتخريب المباني والمركبات الحكومية. وأطلقت الشرطة الحكومية الغاز المسيل للدموع والطلقات التحذيرية لتفريق الحشد. وأفادت التقارير عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح خمسة آخرين. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، دعا النائب الثاني للرئيس، الحاج آدم يوسف الذي أرسل إلى المدينة على رأس وفد حكومي، إلى الهدوء وأعلن أن السلطات الحكومية ستحقق على وجه السرعة في حادثة القتل. وفي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، خرج عدة مئات من الأشخاص إلى الشوارع في نيالا والفاشر احتجاجا على إلغاء الحكومة لدعم الوقود والسلع الأساسية الأخرى. ونُشرت الشرطة الحكومية للسيطرة على هذه المظاهرات الاحتجاجية. ولم يبلغ عن وقوع خسائر بشرية.

٢٥ - وفي أعقاب حادثة الاغتصاب المزعوم لامرأة من مخيم زمزم، شمال دارفور على يد ضابط من الشرطة الاحتياطية المركزية في ٧ أيلول/سبتمبر، هاجمت قوات الجبهة الثورية السودانية، في ١١ أيلول/سبتمبر، مركز تفتيش للقوات المسلحة السودانية في أم هشابة (على بعد ٢٥ كم غرب الفاشر). وقتل جندي حكومي وجرح سبعة آخرون. وبالإضافة إلى ذلك، قتل أحد المارة من أبناء المنطقة في تبادل إطلاق النار. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، جرح خمسة نازحين خلال مواجهة حصلت بين سكان المخيم والشرطة الاحتياطية المركزية في مخيم زمزم. وأجلت العملية المختلطة المصابين إلى الفاشر لتلقي العلاج الطبي. وظلت الحالة في المخيم وحوله متوترة.

٢٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت العملية المختلطة ما مجموعه خمس حوادث اختطاف سيارات، و ٧٥ عملية سطو مسلح، و ١٠ حوادث اختطاف استهدف فيها السكان المدنيون المحليون (مقابل ٤ حوادث اختطاف سيارات، و ٨٨ عملية سطو مسلح، و ٢١ حادثة اختطاف في الفترة السابقة).

رابعا - الحالة الأمنية وحرية التنقل

٢٧ - في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، أعيقت تنقلات البعثة البرية ٣٧ مرة، مقابل ٣٨ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي أعقاب المواجهة التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر بين الشرطة الاحتياطية المركزية والمشردين داخلياً في مخيم زمزم (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه)، منعت السلطات الأمنية الحكومية أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى هذا المخيم وإلى مخيم أبو شوك القريب حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر. وبذلت البعثة عدة مساعٍ مع مسؤولي الحكومة والشرطة في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بالتنقلات الجوية، رفضت السلطات الحكومية ٨٢٦ طلبا من أصل ٤ ٧٣٤ طلبا للقيام برحلات الجوية، مقابل ١٤١ طلبا من أصل ٥ ٤٣٥ طلبا في الفترة السابقة. وحثت العملية المختلطة السلطات في العديد من المناسبات، بما في ذلك في اجتماعي آلية التنسيق الثلاثية المعقودين في ١٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، على إتاحة حرية التنقل للبعثة دون عوائق في جميع أنحاء دارفور. وذكر ممثلو الحكومة أن قيودا تفرض أحيانا على تنقل أفراد البعثة لأسباب تتعلق بالسلامة.

٢٨ - وظل العاملون في المجال الإنساني يتعرضون لحالات منع الوصول التي أعاقت إيصال المعونة، ولا سيما في شرق دارفور عقب اندلاع الاقتتال القبلي في جبل مرة، وسط دارفور. وأخّرت القيود التي فرضتها السلطات وأطراف النزاع على التنقل، في الفترة الممتدة من

٨ آب/أغسطس إلى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير على الأقل، إجراء تقييم للاحتياجات وإيصال المعونة إلى المدنيين في شرق دارفور بعد بلدتي الضعين ومهاجرية. وما زالت هناك قيود تحد من وصول الوكالات إلى ما يقدر بنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص إما من المشردين أو المتضررين بشدة من النزاع في منطقة جبل مرة.

السلامة والأمن

٢٩ - ظلت المخاطر التي تهدد سلامة وأمن أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني في دارفور تثير قلقا بالغا. وتعرض أفراد حفظ السلام التابعون للعملية المختلطة لهجوم مسلح سبع مرات.

٣٠ - ففي ٣ تموز/يوليه، نصب قرابة ٧٠ مهاجما مسلحا مجهولي الهوية كميناً لدورية تابعة للعملية المختلطة تضم ٤١ من حفظة السلام بالقرب من أم زيفا (على بعد ٥٠ كم غرب لابادو، شرق دارفور)، أدى إلى إصابة ثلاثة من أعضاء الدورية بجروح بالغة. وفرَّ المهاجمون من المكان عند وصول تعزيزات العملية المختلطة. وقتل أحد الجناة في تبادل إطلاق النار. ومع أن العملية المختلطة دعت السلطات إلى تقديم المساعدة في إجراء تحقيق، فهي لم تفعل ذلك حتى الآن، و لم تُحدد الجهة التي ينتمي إليها المهاجمون بعد.

٣١ - وبعد مرور عشرة أيام، في ١٣ تموز/يوليه، نصب ما يقرب من ١٢٠ مهاجما مسلحا مجهولي الهوية كميناً لقافلة تابعة للعملية المختلطة تضم ٣٦ فردا من حفظة السلام على بعد ٢٥ كيلومترا غرب خور أبشي، جنوب دارفور، مما أدى إلى مقتل سبعة أفراد من حفظة السلام من جمهورية تترانيا المتحدة ومستشار لشؤون الشرطة من سيراليون. وأصيب ما مجموعه ١٥ شخصا آخرين، منهم مستشاران لشؤون الشرطة. وانتهى الاشتباك بعد أن وصلت تعزيزات العملية المختلطة إلى المكان. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أبلغ المدعي العام العملية المختلطة أنه باشر تحقيقاً في الهجوم. وتجري الأمم المتحدة حاليا تحقيقا رفيع المستوى.

٣٢ - وعلى خلفية الاقتتال القبلي الدائر في الضعين وحولها، أوقف مهاجمون مسلحون مجهولو الهوية على متن مركبتين مزودتين بمدافع، في ١٢ آب/أغسطس، دورية تابعة للعملية المختلطة تضم ١٥ فردا من وحدات الشرطة المشكلة وطوَّقوها في وسط المدينة. وبينما تمكنت الدورية من مغادرة المكان والعودة بأمان إلى القاعدة، فرَّ المهاجمون بعد الاستيلاء على إحدى المركبتين وعلى معدات عسكرية. و لم تقع خسائر بشرية.

٣٣ - ووقعت ثلاث هجمات متتالية على مدى ثلاثة أيام. ففي ٢٥ آب/أغسطس، هاجم قرابة ٥٠ مسلحا مجهولي الهوية دورية تابعة للعملية المختلطة تضم ٢٨ فرداً من حفظة السلام المنتشرين لتأمين مركبات البعثة التي شلت حركتها بسبب سوء أحوال الطرق على بعد ١٣ كيلومترا جنوب غرب قريضة، جنوب دارفور. وأصيب اثنان من حفظة السلام إصابات بالغة خلال تبادل إطلاق النار. وفي اليوم التالي، هاجم أفراد مجهولو الهوية يتراوح عددهم بين ٤٠ و ٥٠ شخصا دورية لوجستيات تابعة للعملية المختلطة تضم ٤١ فرداً من حفظة السلام في ميمجير (على بعد ٣٦ كم شمال غرب الضعين، شرق دارفور). وأصيب ثلاثة من حفظة السلام بجروح بالغة خلال تبادل إطلاق النار. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أطلق ثلاثة مسلحين مجهولين النار على ثلاثة أفراد من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة بالقرب من نيورو (على بعد ٣٠ كم جنوب غرب الجنينة، غرب دارفور) خلال البحث عن المفقودين من حفظة السلام الذين حاصرهم فيضان داهم قبل ذلك بيومين. وصدّ حفظة السلام المهاجمين برد إطلاق النار، ولم تقع أية خسائر في الأرواح. وكان حفظة السلام المفقودون ضمن مجموعة مكوَّنة من ستة أفراد دهمهم فيضان سريع بينما كانوا يرافقون إحدى القوافل الإنسانية عبر نهر في نيورو يوم ٢٥ آب/أغسطس. ولقد أنقذ اثنان من حفظة السلام، فيما لم تكتب النجاة للأربعة الآخرين وهم من بوركينا فاسو.

٣٤ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، أطلق مسلحون مجهولون يتراوح عددهم بين ١٥ و ٢٠ مسلحا النار على دورية لوجستيات تابعة للعملية المختلطة تضم ٤٧ من حفظة السلام على بعد ١٠ كيلومترات جنوب غرب شعيرية، شرق دارفور. وردَّت الدورية بإطلاق النار، ولم تقع خسائر في الأرواح.

٣٥ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، اختطف مهاجمون مسلحون مجهولو الهوية ثمانية موظفين وطنيين يعملون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانوا مسافرين في قافلة للمساعدات الإنسانية بالقرب من الحلة البيضاء (على بعد ٣٥ كم شمال شرق زالنجي، وسط دارفور)، كما نهبوا شاحنتين. وفي اليوم التالي، أطلق سراح ستة من الموظفين بالقرب من نيرتيتي، وسط دارفور. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أطلق سراح الموظفين الاثنين المتبقيين في جبل مرة، وسط دارفور.

٣٦ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، احتجزت الشرطة التابعة للحكومة ثلاثة من الموظفين الوطنيين بالعملية المختلطة في نيالا فيما يتعلق بإهانة مزعومة وجهوها إلى ضابط شرطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأفرج عن الموظفين دون توجيه تهمة لهم في اليوم التالي. واحتجت العملية المختلطة على ذلك لدى السلطات.

٣٧ - ووقع ما مجموعه ١٢ عملية من عمليات اختطاف السيارات التي استهدفت مركبات العملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (بالمقارنة مع ٩ عمليات في الفترة السابقة). وسُجِل ما مجموعه ١٦ حادثة من حوادث اقتحام المنازل والسطو المسلح التي استهدفت أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني (بالمقارنة مع ١٢ حادثة في الفترة السابقة).

٣٨ - وفي ٣ آب/أغسطس، أقدمت قوات تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي على احتجاز طائرة هليكوبتر يستخدمها مورِّد حصص إعاشة متعاقد مع العملية المختلطة وطاقمها المكوَّن من ثلاثة أفراد بعد أن قامت بهبوط اضطراري على بعد ٥٠ كيلومترا جنوب نيالا بسبب صعوبات تقنية. وأدت المفاوضات بين الشركة والحركة المسلحة إلى الإفراج عن أفراد الطاقم في ٢٧ آب/أغسطس. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت المفاوضات جارية بين الشركة والحركة حول الإفراج عن الطائرة.

٣٩ - وأقدم رجال مسلحون مجهولو الهوية على اختطاف مقاول تجاري دولي يعمل في أحد مشاريع تشييد الطرق بالقرب من كريندق (على بعد ٣ كم جنوب شرق الجنينة، غرب دارفور) في ٢١ أيلول/سبتمبر. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، تواصلت مساعي السلطات الحكومية لتأمين الإفراج عنه.

٤٠ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قامت طائرة هليكوبتر متعاقد عليها للعملية المختلطة بهبوط اضطراري في زالنجي، وسط دارفور، جراء تعرِّضها لعطل فني بعد الإقلاع بفترة وجيزة. وتعرضت الهليكوبتر لأضرار بالغة وأصيب ثلاثة ركاب إصابات طفيفة عند الهبوط.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة في جميع أنحاء المناطق المتضررة من الاقتتال القبلي وحولها. وتشير التقديرات إلى أن ٦٠٠ ١٦٦ شخص في المجمل شرِّدوا مؤخراً.

٤٢ - ووفقا للسلطات، فإن ما يقرب من ١٠٠ ١٤٠ شخص شرِّدوا من جراء الصدامات القبلية في شرق دارفور. وقد فروا إلى أماكن مختلفة بما في ذلك عديلة وأبو كارينكا والضعين. وأدى الاقتتال نفسه إلى نزوح ٦١٥ ٣ شخصا إلى اللعيت، شمال دارفور. وحالت القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة وانعدام الأمن دون تحقق الوكالات الإنسانية من عدد المشردين حديثا. وقدمت وكالات المعونة المساعدة إلى ٩١٠ ٢١ أشخاص نزحوا بسبب الاقتتال القبلي في وسط دارفور، بما في ذلك إلى مناطق أم دُخُن وزالنجي وبندسي

ومكجر ووادي صالح. وأدت الاشتباكات نفسها إلى نزوح ١ ٠٣٣ شخصا إلى كوبوم (على بعد ١٣٠ كم غرب نيالا، جنوب دارفور). وشملت المعونة توفير المأوى في حالات الطوارئ، والطعام، والرعاية الصحية، ومرافق الصرف الصحي.

٤٣ - وألحق سقوط الأمطار الموسمية الغزيرة والفيضانات أضرارا جسيمة بالمساكن في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في محليات الطويلة والمالحة وكوما بشمال دارفور. ووفقاً لتقديرات الحكومة، تأثرت ١١ ٢٣٩ أسرة معيشية بشدة جراء ذلك (٨٢٧ ٥ في شمال دارفور، و ٦٨٨ ٣ في جنوب دارفور، و ١٩٢ في غرب دارفور، و ٥٣٢ ١ في وسط دارفور). ووفرت الوكالات الإنسانية الطعام، والمأوى في حالات الطوارئ، والرعاية الصحية، والمياه، ومرافق الصرف الصحي. ووفرت العملية المختلطة المساعدة اللوجستية والحراسات الأمنية لجهود المعونة.

٤٤ - وواصلت الجهات الإنسانية الفاعلة تقديم الإغاثة لعدد من الأشخاص يقدر بـ ٣,٢ ملايين شخص يراد توجيه المساعدات الإنسانية إليهم في دارفور. وشمل ذلك ١,٢ مليون من المشردين داخلياً منذ فترة طويلة في مخيمات تحقق منها برنامج الأغذية العالمي (باستخدام الاستدلال البيولوجي) من أجل تقديم المساعدة الغذائية؛ وأكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ من القادمين الجدد إلى المخيمات المسجلين في عام ٢٠١٣؛ وغيرهم من المشردين داخلياً (سواء الذين يعيشون في المخيمات ولكنهم غير مسجلين أو الذين يعيشون خارج المخيمات)؛ وغير هؤلاء من فئات السكان الضعيفة في دارفور. وشملت مجالات المساعدة الرئيسية الأمن الغذائي وسبل العيش، والتعليم، والرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي.

٤٥ - وظلت المعوِّقات البيروقراطية التي فرضتها السلطات تؤثر سلباً على عمليات وكالات المعونة. وحتى ٦ آب/أغسطس، لم يتمكن ٢٠ من بين ٣٨ موظفا دوليا بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منتدبين للعمل في دارفور من الوصول إلى المنطقة بسبب تأخر السلطات في تجديد تصاريح سفرهم. وأعيد انتداب الموظفين بصورة مؤقتة إلى أماكن أخرى أو إرسالهم في إجازة ريثما يتسنى حل المسألة. وأسفرت المناقشات التي جرت بين المفوضية والسلطات في أوائل أيلول/سبتمبر عن تجديد التصاريح حتى نهاية السنة. وبحلول ١٨ أيلول/سبتمبر، استعاد جميع الموظفين المقيمين في دارفور البالغ عددهم ٣٨ موظفا إمكانية الدخول إلى المنطقة. وأشارت السلطات إلى أنه من الضروري أن توضح المفوضية طبيعة عملها مع المشردين داخلياً.

سادسا – سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٦ – انخفض مجموع عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلتها العملية المختلطة من ١٢٦ حادثة بلغ عدد ضحاياها ٥٥٧ شخصا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٨٧ حادثة بلغ عدد ضحاياها ١٨٩ شخصا في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر (٢٩ من ضحايا انتهاكات الحق في الحياة، و ١١٣ من ضحايا انتهاكات الحق في السلامة البدنية، و ٣١ من ضحايا العنف الجنسي والجنساني، و ١٦ من ضحايا الاحتجاز دون تهمة). وأثرت القيود المفروضة على الوصول المتصلة بالحالة الأمنية، وتعذر اجتياز الطرق، والقيود التي فرضتها السلطات تأثيرا سلبيا على قدرة العملية المختلطة على إجراء زيارات ميدانية في الوقت المناسب إلى عدد من المواقع التي حصلت فيها انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها. واقتصرت العملية المختلطة في تلك الحالات على الاستفسار عن هذه الانتهاكات عن طريق الهاتف أو مع محاورين محليين يمكنهم الوصول إلى مواقع الأفرقة، في حالة عدم وجود تغطية هاتفية.

٤٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت العملية المختلطة ١٧ حالة من حالات انتهاك للحق في الحياة راح ضحيتها ٢٩ مدنيا، بالمقارنة مع ٤٤ حادثة راح ضحيتها ٢٨٣ مدنيا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وساهم تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة من الاشتباكات العسكرية أو الاقتتال القبلي في انخفاض عدد الحالات المسجلة. ومن بين الحوادث السبع عشرة، شملت ٨ حوادث ارتكاب جرائم انتهاك الحق في الحياة ضد مدنيين على يد جنود حكوميين أو أفراد من حرس الحدود أو الشرطة الاحتياطية المركزية راح ضحيتها ١١ شخصا بينما شملت تسع حوادث ارتكاب جرائم ضد مدنيين على يد مسلحين مجهولي الهوية راح ضحيتها ١٨ مدنيا، ولا سيما من المشردين داخليا.

٤٨ – ووقعت ٤٢ حادثة من الانتهاكات الموثقة للحق في السلامة الجسدية بما في ذلك عمليات الاختطاف والهجمات المسلحة والاعتداءات البدنية لضحايا مدنيين بلغ عددهم ١١٣ شخصا. ومثل ذلك انخفاضا مقارنة ب ٥٠ حادثة وقعت لـ ٢٣٦ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت ١٢ حالة أسفرت عن وقوع ٤٠ ضحية عبارة عن انتهاكات زُعِم ارتكابها على يد أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية، أو حرس الحدود، أو القوات المسلحة السودانية، أو جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي. وزعم أن الحوادث الثلاثين المتبقية التي راح ضحيتها ٧٣ شخصاً ارتكبت على يد ميليشيات أو مسلحين مجهولي الهوية ضد مدنيين يعملون في أنشطة كسب الرزق.

٤٩ - وسجلت العملية المختلطة وقوع ٢٤ حادثة من حوادث العنف الجنسي والجنساني شملت ٣١ ضحية، بالمقارنة مع ٢٦ حادثة شملت ٣٠ ضحية في الفترة السابقة. وكان ما مجموعه ١٧ حالة شملت ٢٣ ضحية، من بينهن أربعة قصر، عبارة عن حوادث اغتصاب. وكانت إحدى الضحايا البالغات امرأة صمَّاء تبلغ من العمر ٢٥ عاماً زُعِم أنها تعرضت للاغتصاب في ١٠ آب/أغسطس على يد ثلاثة رجال مجهولي الهوية أثناء عودتها إلى المترل من عملها في الزراعة. وقد وقعت جميع الاعتداءات بينما كانت الضحايا يمارسن الزراعة أو يجمعن الحطب أو يقطعن العشب. وبينما أبلغت الشرطة الحكومية بـ ١٥ من هذه الحوادث السبع عشرة، لم تسجل سوى ثلاث حالات اعتقال ذات صلة بحادثة واحدة. وذكرت الشرطة الصعوبات التي انطوى عليها الكشف عن الجناة في الحالات الأخرى. وظل النقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني من التحديات المطروحة بسبب ما يرافقه من وصمة اجتماعية وانعدام الثقة في قيام السلطات الحكومية بإجراء تحقيقات ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

٥٠ - وسجلت العملية المختلطة ٤ حوادث تشمل احتجاز ١٦ ضحية دون توجيه تهمة، مقابل ٧ حوادث شملت ٨ ضحايا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي إحدى الحوادث، أفادت الأنباء أن السلطات الأمنية التابعة للحكومة ألقت القبض على ١٢ شابا واحتجزتهم بسبب تعطيل أعمال موظفي حقول النفط في حقل نفط زرقة أم حديد (على بعد ٣٥ كم شرق الضعين، شرق دارفور) في ٢٧ تموز/يوليه. وكان هؤلاء الشباب ضمن مجموعة نظم أفرادها مظاهرة سلمية بسبب عدم تمكنهم من الحصول على فرص عمل في قطاع النفط. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، ظلت العملية المختلطة غير قادرة، بسبب انعدام الأمن وتعذر اجتياز الطرق، على التأكد من حالة المحتجزين أو ظروف احتجازهم. وفي ١ تموز/يوليه، أفرج عن رجل احتجز في نيالا بجنوب دارفور لمدة تسعة أشهر وزُعم أنه تعرض للتعذيب على يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بسبب تعاطفه مع المعارضة المسلحة، وذلك بعد أن أقنع أحد أفراد أسرته السلطات في الخرطوم ببراءته. وقد أسهم الخوف من الانتقام في قلة إبلاغ الضحايا عن هذه الحوادث.

٥١ - وما زالت المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور من التحديات المطروحة. ومن بين ٨٧ حالة سجلتها العملية المختلطة، أبلغ الضحايا الشرطة الحكومية عن ٥٥ حادثة شملت ١١٣ ضحية. وبوشر التحقيق في ١١ حادثة من تلك الحوادث شملت ٣٧ ضحية. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، قامت الشرطة بعمليات اعتقال ذات صلة بست حالات. وفي حالتين أخريين، ألقى أفراد المجتمع المحلي القبض على الجناة المزعومين وسلموهم إلى الشرطة. وإضافة إلى التحقيق في الانتهاكات والإبلاغ عنها، واصلت العملية المختلطة

الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والدعوة بالتعاون مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والجماعات المسلحة. وتحقق ذلك باتباع وسائل منها تنظيم حلقة عمل عن قوانين حقوق الإنسان شملت ٢٥ مسؤولاً في حركة التحرير والعدالة في المالحة، شمال دارفور، من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه.

٥٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى المساعدة في تعزيز النظام القضائي ونظام السجون، نظمت العملية المختلطة تدريبا لموظفي السجون في سجن زالنجي بوسط دارفور في مجال إدارة سجلات السجون والتعامل مع المجرمين، في ٧ آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان والواجبات الأساسية للسجون شارك فيها ١٢٠ من موظفي السجون المعينين حديثاً في الفاشر، شمال دارفور من ١٠ إلى ٢٠ تموز/يوليه. ولزيادة معدل اللجوء إلى القضاء في المناطق النائية، نقلت العملية المختلطة القضاة والموظفين التابعين لهم إلى أم كدادة وكبكابية في شمال دارفور، في ٣ و ١٢ أيلول/سبتمبر على التوالي، لاستعراض القضايا الجنائية الخطيرة في الأماكن التي لا تتوافر فيها القدرات اللازمة للقيام بذلك بصفة دائمة.

٥٣ - وواصلت العملية المختلطة النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين. وفي الفترة الممتدة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه، عقدت البعثة حلقة دراسية عن المهارات في مجال الدعوة حضرتها ٤٢ مشرِّعة في الجنينة، غرب دارفور، للنهوض بقدراتهن على المشاركة في الحكم وإصلاح القوانين التي تكرِّس التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة في ٢٤ تموز/يوليه تدريباً على القضايا الجنسانية حضره ٢٧ موظفاً من لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في السودان في نيالا، جنوب دارفور.

حماية الطفل

٥٤ - عقب المناقشات التي جرت مع العملية المختلطة، أصدر موسى هلال، في ٢٦ تموز/يوليه، بصفته زعيم قبيلة الرزيقات الشمالية، أمراً قيادياً إلى جميع الميليشيات وأفراد مجتمعات البدو تحت قيادته يحظر فيه تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. كما تعهد بالامتثال للقوانين الوطنية التي تحمي الطفل وبالمعايير القانونية الدولية التي تحمي الطفل في حالات النزاع المسلح.

سابعا – نشر البعثة وعملياتها

٥٥ – في ٢٨ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الأفراد المدنيين ٩٣٠ ٢ من الموظفين الوطنيين و ٠٢٧ ١ من الموظفين الدوليين و ٤١٤ من متطوعي الأمم المتحدة، يمثلون نسبة ٨٣ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٧٧ ٥ فرداً.

٥٦ – وبلغ عدد الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ٨٠١ ١٤ من الأفراد يمثلون نسبة ٩١ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ١٦ فرد (١٢٥ ١٤ جندياً و ٣٣٠ ضابط أركان، و ٢٥٦ مراقباً عسكرياً، و ٩٠ موظف اتصال). وقد ورد تعهد بنشر كتيبة مشاة إضافية ووحدة طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات، مما سيصل بالعنصر العسكري إلى قوامه الكامل المأذون به.

٥٧ – وبلغ عدد فرادى ضباط الشرطة التابعين للعملية المختلطة ١٢٠ ٢ ضابطاً، يتألفون بنسبة ٨٢ في المائة من الرجال وبنسبة ١٨ في المائة من النساء. وشمل ذلك ٦٢٧ ضابطاً جرى تمديد فترة خدمتهم بعد الفترة العادية تحسباً لحالات لتأخير في إصدار التأشيرات لأفراد الشرطة الوافدين. ولقد نشرت وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها البالغ عددها ١٧ وحدة بالكامل.

٥٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بتسيير ٠٤٣ ١١ دورية، بما في ذلك ٣٣٨ ٦ دورة روتينية، و ١٧١ ٢ دورية ليلية، و ٨٥١ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ٨٣٨ دورية إدارية، و ٥٧٨ دورية قصيرة المدى، و ٢٦٧ دورة بعيدة المدى. وقام أفراد شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٨٨٧ ١٦ دورية، منها ٣٣٤ ١٢ دورية داخل مخيمات المشردين داخلياً، و ٢٠٦ ٣ دوريات في القرى والبلدات والأسواق، و ٠٢١ ١ دورية متوسطة المدى، و ١٣٣ دورية لحراسة القائمين بجمع الحطب وحراس المزارع، و ١٩٣ دورية بعيدة المدى.

٥٩ – وفي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدرت السلطات السودانية ٨٢٥ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت هناك ٣٨٦ من طلبات التأشيرة لم يبت فيها بعد، من بينها ٢٧٩ طلب تأشيرة لضباط الشرطة المدنية، و ٩٦ طلب تأشيرة لموظفين مدنيين، و ١١ طلب تأشيرة لأفراد عسكريين. ولا تتضمن هذه الأرقام ٢٣٠ من طلبات التأشيرة المعلقة منذ عام ٢٠١١ تعكف العملية المختلطة حالياً على استعراضها للتأكد من استمرار وجاهتها.

٦٠ - ولقد عقدت العملية المختلطة وحكومة السودان اجتماعاً تقنياً لآلية التنسيق الثلاثية في الخرطوم في ١٧ أيلول/سبتمبر. وناقش المشاركون مسائل منها طلبات التأشيرة المعلقة وتخصيص أراض للعملية المختلطة من أجل حفر آبار مياه. وطلب المشاركون الذين يمثلون الحكومة إلى العملية المختلطة أن تتجاهل بالتالي طلبات التأشيرة المعلقة منذ عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ نظراً إلى أن البعثة اشتغلت حتى الساعة بدون هؤلاء الأفراد. كما وافق الممثلون على تعيين أراض لحفر آبار مياه إضافية. وفيما يتعلق بالتأشيرات، كررت العملية المختلطة التزامها باستعراض جميع الطلبات التي لم يبت فيها بعد منذ عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ بالاشتراك مع الحكومة لتحديد تلك التي لم تعد لازمة بعد الآن.

٦١ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقد اجتماع آلية التنسيق الثلاثية السادس عشر بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في نيويورك. واتفق المشاركون على أن استراتيجية تنمية دارفور تشكل إطاراً متيناً يمكن من خلاله معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وأعربوا عن القلق بشأن انعدام الأمن في بعض أنحاء دارفور. وأكد ممثلو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أهمية كفالة حرية تنقل العملية المختلطة بدون شروط وحثوا حكومة السودان على تيسير إصدار تأشيرات دخول لأفراد البعثة في أوانه.

٦٢ - وعملاً بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣)، استمر تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة. وأنشئت مراكز عمليات مشتركة في كل من مواقع الأفرقة لتحسين إدارة المعلومات والتنسيق على المستوى التكتيكي بين الأفراد العسكريين ووحدة أفراد الشرطة ووحدة الأفراد المدنيين. ومن المتوقع إعادة الوحدة العسكرية الأخيرة المقرر انسحابها إلى الوطن، وهي وحدة هندسية ميدانية خفيفة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. والتخفيضات في القوام الإجمالي للبعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في سبيلها إلى الإنجاز بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦٣ - وفيما يتعلق بالقدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، لم تحقق سوى ١٧ وحدة من أصل ٤٤ وحدة عسكرية ووحدة للشرطة منتشرة حالياً لدى العملية المختلطة، معدلاً لصلاحية معدلاتها يفوق عتبة ٩٠ في المائة. ويعد ذلك زيادة بالمقارنة مع ١١ وحدة في الفترة السابقة وذلك أساساً بفضل صيانة الوحدات للمركبات التي يقل مستوى امتثالها عن عتبة ٩٠ في المائة بقليل. إلا أن معدل صلاحية سبع وحدات لا يزال أقل من نسبة ٤٨ في المائة. وتتعلق أوجه النقص أساساً بصلاحية ناقلات الجند المدرعة. وواصلت الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتشجيعها للإسراع في معالجة أوجه القصور هذه.

٦٤ - وتمشياً مع الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، أجرت الأمانة العامة، بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة، استعراضاً لاحتياجات البعثة من الموظفين المدنيين، شمل إيفاد بعثة تقييم إلى دارفور من ١٩ إلى ٢٤ آب/أغسطس. وكان هدفها كفالة ملاءمة الملاك الوظيفي لتنفيذ ولاية البعثة الحالية بفعالية وتحقيق أهداف البعثة واستراتيجياتها وأولوياتها في المدى المتوسط. وستدرج الاستنتاجات والتوصيات في الاستعراض التفصيلي والتطلعي للعملية المختلطة الذي طلب مجلس الأمن إجراءه بموجب القرار ٢١١٣ (٢٠١٣). ويجري حالياً التحليل الشامل للحالة في دارفور التي سيستند إليها ذلك الاستعراض.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز ما مجموعه ١٣ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر؛ وجرت الموافقة على تنفيذ ٥٣ من المشاريع المقترحة الإضافية. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان ما مجموعه ٧٨ مشروعاً قيد التنفيذ وفي مراحل مختلفة من الإنجاز. وشملت المشاريع المنجزة تشييد جناح سجن وأربع قاعات محكمة في بلدات ريفية.

٦٦ - وواصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع الشركاء المحليين، تنفيذ المشاريع الأهلية الكثيفة العمالة لفائدة الشباب الذين اعتبروا معرضين لخطر الانضمام إلى الجماعات أو العصابات المسلحة. ولقد أنجزت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر خمسة مشاريع تشمل التدريب أثناء العمل من خلال تشييد مركز مجتمعي للرعاية الصحية وأربع مدارس. ويجري حالياً تنفيذ ما مجموعه ١٣ مشروعاً إضافياً تشمل الأنشطة المتعلقة بكسب الرزق وتدريباً أثناء العمل في مجال تشييد الهياكل الأساسية المجتمعية.

٦٧ - وواصلت العملية المختلطة، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تخفيف حدة التهديد الذي يواجهه المدنيون بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضع ٤٥٢ كيلومتراً من الطرق للتقييم؛ وأعيد تقييم ٢٦٥ كيلومتراً من الطرق المشتبه في أنه قد أعيد زرعها بالألغام بسبب اندلاع أعمال القتال؛ وأجريت عمليات تقدير عامة مسبقة في ١٦ قرية تغطي مساحة إجمالية قدرها ٣٣ كيلومتراً مربعاً. ولقد حدد موقع حوالي ٨٣ من مخلفات الحرب من المتفجرات و ٢ ٣١٢ من طلقات ذخيرة الأسلحة الصغيرة ودمرت بصورة مأمونة. ونظمت العملية المختلطة أيضاً دورة للتوعية بمخاطر الذخائر غير المتفجرة شملت ٤ ٦٢٠ مدنياً، من بينهم ٢ ٧٦٣ امرأة أو فتاة.

ثامنا – التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية

٦٨ – يقدم هذا الفرع تقييماً للتقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المبينة في تقريري المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

٦٩ – كان التقدم المحرز في ضوء النقطة المرجعية الأولى التي تتعلق بالتوصل إلى تسوية شاملة وجامعة للنزاع في دارفور محدوداً أثناء الفترة قيد الاستعراض. وكانت المشاورات التي عقدها كبير الوسطاء المشتركين مع قادة اثنتين من الحركات الثلاث الرئيسية غير الموقِّعة، وهي جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة – فيصل جبريل إبراهيم، ومساعيه في وقت لاحق مع حكومة السودان، تبعث على التفاؤل. ومع ذلك، فقد استمرت الأعمال العدائية العسكرية بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة وأعمال الاقتتال القبلي. وتركزت الجهود التي بذلتها السلطة الإقليمية لدارفور والحكومة، بدعمٍ من فريق الأمم المتحدة القطري، على تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في المقام الأول على بدء تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. إلا أن تشييد المشاريع على الأرض لم يبدأ بعد. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ معظم الأحكام الأخرى من الاتفاق، لا سيما الأحكام المتعلقة بالأمن وسيادة القانون وإصلاح الأراضي، محدوداً ومتأخراً عن الجداول الزمنية للتنفيذ.

٧٠ – وتتعلق النقطة المرجعية الثانية بإعادة إرساء بيئة مستقرة وآمنة في مختلف أنحاء دارفور. ولقد أعاقت المعارك الدائرة في إطار الاقتتال القبلي العنيف الدائر في وسط وشرق دارفور إحراز تقدم في هذا المجال. ومع أن جهود المصالحة التي بذلتها الحكومة والمجتمعات المحلية، بدعم من العملية المختلطة، أتاحت التوصل إلى اتفاقات بين الأطراف ساعدت، في معظم الأحيان، على تخفيف حدة التوترات، فلقد ظلت الحالة الأمنية العامة متقلبة. ومع أن حوادث الاشتباكات بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة انخفضت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة الأخيرة، فقد عزي هذا الانخفاض أساساً إلى بداية موسم الأمطار. ولقد سلطت الهجمات المسلحة الكثيرة والحوادث الأمنية الأخرى التي استهدفت حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني الضوء على البيئة الأمنية المحفوفة بالتحديات الجسيمة حيث يضطلعون بعملياتهم.

٧١ – وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. ولم تشهد حالة حقوق الإنسان تحسناً في دارفور أثناء الفترة قيد الاستعراض. وتوافق انخفاض عدد الحالات المسجلة مع الاتجاهات السابقة، عندما حدَّ موسم الأمطار من

إمكانية الوصول للتحقيق في الانتهاكات المزعومة. و لم يُسجَّل أي تحسن في مستوى المساءلة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. إلا أن العملية المختلطة واصلت العمل مع هيئات الشرطة والسجون والقضاء التابعة للحكومة بشأن بناء القدرات والدعوة لتعزيز سيادة القانون والحوكمة واحترام حقوق الإنسان.

٧٢ - وتتعلق النقطة المرجعية الرابعة بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية، وتيسير إيصال المعونة، وبدء أنشطة الانتعاش المبكر. و مع اندلاع الاقتتال الطائفي العنيف، زادت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة، ولا سيما في صفوف المشردين بسبب الاقتتال الدائر في وسط وشرق دارفور. ولقد أعاق كل من انعدام الأمن والقيود المفروضة على إمكانية الوصول التي فرضتها أصلاً السلطات وأطراف النزاع عقب اندلاع الاقتتال تقديم المساعدة خارج الضعين في شرق دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قوَّض الاقتتال جهود الانتعاش المبكر من خلال تقييد إمكانية الوصول وتحويل انتباه وموارد الحكومة والسلطة الإقليمية لدارفور والشركاء الدوليين عن هذه الأنشطة. ولقد تأثرت قدرة وكالات المعونة على الاضطلاع بأنشطة الحماية سلباً بسبب المعوِّقات البيروقراطية. ومع أن العمليات الإنسانية الكبيرة في دارفور تواصلت، لم يُسجَّل تقدم يُذكر في ضوء هذه النقطة المرجعية.

تاسعا - الجوانب المالية

٧٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٤/٦٧، مبلغاً قدره ٣٣٥,٢ ١ دولار للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧٤ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٥٩٠,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٦١٠,٥ ٣ ملايين دولار.

٧٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سددت إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات تكاليف القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، عن الفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول التسديد الربع سنوي.

عاشرا - ملاحظات

٧٦ - بعد انقضاء عامين على اعتماد وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور من جانب حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، تحول محور التركيز الرئيسي للأطراف من إنشاء المؤسسات المنصوص عليه في الاتفاق إلى الشروع في تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. ولقد وضعت السلطة الإقليمية لدارفور وحكومة السودان ووكالات التنمية تلك الاستراتيجية، في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، بوصفها الإطار لتلبية احتياجات الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية في دارفور. وشملت الخطوات التي اتخذها الأطراف حتى الآن نحو تنفيذها بصفة أساسية إعداد مقترحات مشاريع، ووضع آليات تنسيق، والعمل مع الشركاء التنفيذيين.

٧٧ - وتلاقي الجهود التي تبذلها الأطراف الموقِّعة، بدعمٍ من الشركاء الدوليين، لتعزيز الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية في دارفور أشد الترحيب. وهناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير عملية على أرض الواقع من أجل إعادة إعمار المنطقة وتأهيلها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز الاستقرار، وحشد الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للعملية السلمية. ولذلك، فإنني أحث الأطراف على الانتقال من التخطيط والتنسيق إلى التنفيذ الفعلي للمشاريع والبرامج في أقرب وقت ممكن، ويشمل ذلك توفير الموارد اللازمة وتيسير عمل الوكالات الإقليمية والدولية. وإنني أشجع أيضاً المانحين على الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٧٨ - وبقدر ما تشتد الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور للمساعدة في تخفيف حدة النزاع وتعزيز الاستقرار، تشتد الحاجة أيضاً إلى تنفيذ الجوانب الأخرى من وثيقة الدوحة، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالأمن وسيادة القانون وملكية الأرض. وحتى الآن، كان التقدم المحرز في هذه المجالات، بالنظر إلى الأثر على أرض الواقع، محدوداً رغم إنشاء مختلف اللجان والآليات المنصوص عليها في وثيقة الدوحة. وإنني أهيب بالأطراف الإسراع في تنفيذ جميع الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة من خلال إظهار مزيد من الإرادة السياسية وزيادة التزامها بتخصيص الموارد، مما سيتيح للمجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل.

٧٩ - وفيما يتعلق بالطابع الشامل لوثيقة الدوحة، فإنني أرحِّب بمواصلة التزام الفصيل الموقع من حركة العدل والمساواة على الاتفاق، رغم مقتل قائده السابق، محمد بشر. وإنني أحث القيادة الجديدة والحكومة على الإسراع في وضع ترتيبات لمشاركة هذا الفصيل في تنفيذه.

٨٠ - ويتطلب إحراز تقدم على كل من هذه الجبهات تهيئة بيئة مواتية يمكن الاضطلاع فيها بتنفيذ الانتعاش المبكر وإعادة التأهيل والتنمية والجوانب الأخرى من وثيقة الدوحة على نحو فعال وآمن ومستدام. ويستتبع تحقيق ذلك، ضمن أمور أخرى، التصدي لحالة انعدام الأمن الخطيرة في أنحاء عديدة من دارفور، والتي يشكل الاقتتال القبلي حالياً أهم مصادرها. ولقد أعاق هذا الاقتتال إمكانية الوصول إلى المنطقة وأدى إلى تدمير الممتلكات وتحويل الموارد والانتباه عن أنشطة الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية. وتنزع الاشتباكات عادة إلى الاندلاع بسبب حوادث ومشاحنات ثانوية. إلا أن الخلافات الكامنة وراءها بشأن إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعدم القدرة على الاحتكام إلى آليات فعالة لحل المنازعات تؤججها وتغذيها. ولقد تفاقمت حدتها وخطورة أثرها على السكان المدنيين، وشمل ذلك تشريد ٠٠٠ ١٦٦ شخص في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بسبب انتشار الأسلحة ومشاركة الميليشيات التي تقاتل دعماً لانتماءاتها القبلية.

٨١ - وتبعث الخطوات التي اتخذها كل من المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المحلي التقليديين والسلطة الإقليمية لدارفور لتسوية هذا الاقتتال على التفاؤل. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين السلطات والقادة المحليين والعملية المختلطة في هذا الصدد كان مفيداً للجميع ولا بد من مواصلته وتعزيزه. إلا أن تفعيل ما نجم عنه من اتفاقات سلام ومصالحة يستدعي أن تنفذ الأطراف هذه الاتفاقات تنفيذاً تاماً وأن يكون ذلك مدعوماً بتدابير تعالج أسباب العنف الكامنة. وإنني أحث السلطات الحكومية على مواصلة ذلك من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون وتتيح الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى على قدم المساواة والدفع قدماً بمراقبة أسلحة المدنيين ونزع سلاح الميليشيات وحلّها. وتوفر وثيقة الدوحة الإطار المناسب لهذه التدابير.

٨٢ - ولقد أنشئ عدد من الميليشيات الناشطة في دارفور لتعزيز قدرة الدولة على صد حركات المعارضة المسلحة. ولا تزال هذه الميليشيات نشطة في دارفور وتواصل الاشتباك مع قوات الحكومة والميليشيات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين. ولا يزال التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض تشمل جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك الحركات المسلحة غير الموقِّعة، من العناصر الأساسية لإيجاد حل شامل لهذا النزاع. ومما أثلج صدري المشاورات التي عقدها كبير الوسطاء المشترك، محمد بن شمباس، مع قيادات جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل إبراهيم في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة. ولقد كانت تلك خطوة هامة في عملية تنشيط الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وإنني أحث الحكومة والحركات المسلحة على المحافظة على انفتاحها إزاء المشاركة في هذه المحادثات وإبداء المرونة اللازمة

فيما بتعلق بشروط مشاركتها. وأهيب أيضاً بقائد جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد المشاركة في عملية الوساطة دون شروط مسبقة أو مزيد من الإبطاء.

٨٣ - وفي غياب إحراز تقدم في العملية السلمية وفي ضوء استمرار الاقتتال، لا تزال العملية المختلطة تقدم إسهامات هامة لحماية المدنيين، وإيصال المعونة الإنسانية بصورة آمنة وفي الوقت المناسب، وتسوية النزاعات المحلية. وقدمت العملية المختلطة أشكالاً أخرى من المساعدة فأجلت الجرحى المدنيين ونقلتهم إلى المرافق الطبية، ونقلت الفئات الضعيفة من السكان إلى أماكن آمنة، وتولت حماية قوافل المعونة، ونقلت الوسطاء التقليديين إلى بؤر ساخنة في مسعى لتخفيف حدة التوترات. إلا أن البعثة ظلت تواجه صعوبات عديدة تعيق عملياتها، بما في ذلك القيود المفروضة على إمكانية الوصول والمعوقات البيروقراطية التي حدَّت أحياناً من قدرتها على تقديم المساعدة. وإنني أهيب بجميع أطراف النزاع السماح للعملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة بحرية التنقل دون عوائق في جميع أنحاء دارفور وبالسلطات تيسير عمل البعثة والعاملين في المجال الإنساني باتخاذ تدابير منها إصدار تأشيرات الدخول وتصاريح السفر في الوقت المناسب.

٨٤ - ولا تزال بيئة السلامة والأمن التي يعمل فيها أفراد العملية المختلطة والعاملون في المجال الإنساني في دارفور تثير القلق الشديد. وإنني أدين بأشد العبارات المسؤولين عن الهجمات المسلحة على دوريات العملية المختلطة، ولا سيما الهجوم الذي وقع قرب خور أبشي، جنوب دارفور، ولقي خلاله سبعة من حفظة السلام من جمهورية تنزانيا المتحدة وضابط شرطة من سيراليون مصرعهم بصورة مأساوية. ويساورني قلق بالغ بسبب إصابة اثنين من العاملين الوطنيين في مجال تقديم المعونة بجروح مميتة بعد أن حوصرا وسط تبادل لإطلاق النار بين قوات الحكومة والميليشيات المرتبطة بها في نيالا، جنوب دارفور. ومن المؤسف للغاية أن التحقيق الذي تجريه الحكومة في ملابسات هذه الهجمات والهجمات السابقة على حفظة السلام والعاملين في قطاع المساعدة الإنسانية لم يسفر حتى الآن عن محاسبة الفاعلين. وإنني أهيب بالسلطات أن تستكمل التحقيق في كل من الحالتين وأن تسرع في تقديم الفاعلين إلى العدالة. ولقد شعرت بالأسى كذلك لمقتل أربعة من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة من بوركينا فاسو جراء حادث تسبب به فيضان. وأود الإعراب عن أصدق التعازي لحكومات جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وبوركينا فاسو ولأسر حفظة السلام الذين لقوا حتفهم وأصدقائهم وزملائهم.

٨٥ - وختاماً، أود التوجه بالشكر إلى الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك، محمد بن شمباس، وجميع النساء والرجال العاملين في العملية المختلطة الذين يواصلون العمل دون كلل لحماية المدنيين وتعزيز السلام. وأود الترحيب بجوزف موتابوبا، النائب الجديد للممثل الخاص، الذي تسلم مهامه في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأخيراً، أود الإعراب عن تقديري للنساء والرجال العاملين في مجتمع المساعدة الإنسانية الذين يعملون في ظروف غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر في دارفور لتقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين وتحسين معيشتهم.